الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الخمسون

## الجلسة العامة ٥٤
الخميس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

**البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)**

**الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية**

**تقرير الأمين العام (A/50/499)**

**مذكرة من الأمين العام (A/50/482)**

**مشروع قرار (A/50/l.17)**

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): فيما يتصل بالبند المعروض على الجمعية، أود أن أبلغ الأعضاء بأن المذكرة المقدمة من الأمين العام التي يحيل بها التقرير الثالث لمدير بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا واردة في الوثيقة A/50/482.

أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا ليعرض مشروع القرار A/50/L.17.

**السيد باياس أرانا** (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): يشرفني، نيابة عن وفود بنما، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس، أن أفتتح المناقشة بشأن البند المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

منذ سنوات قليلة فقط، كانت أمريكا الوسطى منطقة تعمها الاضطرابات الاجتماعية، والحرب، والنزعة الاستبدادية وسيطرة القوة العسكرية على المجتمع المدني.

منذ سنوات قليلة فقط، كانت منطقتنا بؤرة للصراع بين الشرق والغرب، وكان جانب كبير من التعاون الذي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86580
*9586580*

تتلقاه من الخارج، وجانب كبير من ميزانياتنا الوطنية، مخصصا للنفقات العسكرية في المنطقة. وتمثل أثر ذلك في تعميق الصراع العسكري وجلب الانحدار الاقتصادي والاجتماعي.

ومنذ عدة سنوات، راودتنا، وربما راودت العديد من الأعضاء الآخرين هنا، شكوك إزاء إمكانية تمتع أمريكا الوسطى بالديمقراطية والسلم والحرية سيرا على طريق التنمية المستدامة التي تعتبر الكرامة البشرية هدفا من أهدافها الرئيسية.

واليوم نشعر بامتنان عميق إذ نرى أن الجهود التي بذلناها في أمريكا الوسطى وبذلها المجتمع الدولي لبناء أمريكا الوسطى الجديدة قد أزالت هذه الشكوك. فنحن اليوم على اقتناع بأن الجهود الضخمة التي استثمرت في إيجاد حل للأزمة في أمريكا الوسطى لم تذهب هباء، وأننا لم نرجع إلى حيث بدأنا لنشهد صراعا آخر يوشك على النشوب.

وطوال التحول التدريجي، أدت اجتماعات القمة لرؤساء أمريكا الوسطى إلى تأسيس عملية التكامل الإقليمي وإعطاء شكل ملموس للالتزامات التي قطعت في اجتماع قمة اسكيبولاس الثاني حين تعهدت أمريكا الوسطى بالكفاح من أجل السلم وإنهاء الحروب، وكفالة أن يسود الحوار على العنف، والمنطق على الحقد، وإعطاء زخم لعمليات ديمقراطية حقيقية، والنهوض بالعدالة واحترام حقوق الإنسان.

واليوم بوسعنا أن نقول إنه في التسعينات بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الشمولية، سنحت فرصة لم يسبق لها مثيل لتغيير مسار التاريخ، وللمرة الأولى لكفالة النهوض بقيم المجتمع الديمقراطي العادل السلمي المدني الذي يحقق التصالح بين أبنائه والذي تحكمه حكومات تتقلد السلطة بإرادة الشعب المعرب عنها بحرية.

ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، عندما أعلن رؤساء أمريكا الوسطى أن أمريكا الوسطى منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية، كان هناك أيضا بعض التشكك في هذا الشأن. ولكن لم يكن هذا الإعلان مجرد بلاغة خطابية. ففي ذلك الحين، أدركنا وفهمنا تماما أننا مقدمون على مشروع مفصل طموح وبعيد الأثر.

وقد كانت الجمعية العامة، بنظرها في مسألة أمريكا الوسطى، شاهدة على التطورات الجارية في الحالة في منطقتنا دون الإقليمية. وقد استطاع المجتمع الدولي أن يتحقق بتجربته الخاصة، وفي اجتماعات قمة عديدة، من أن رؤساء أمريكا الوسطى قد وقعوا على اتفاقات تراعي الترابط القائم بين السلم والتنمية والديمقراطية.

إن التكامل الجديد لأمريكا الوسطى أداة جوهرية لا غنى عنها للتنمية الإقليمية ومن ثم لكفالة السلم والأمن والديمقراطية في منطقتنا. وفي هذا السياق، تحدد الأولويات الرئيسية في أمريكا الوسطى، لا من الناحية السياسية والاقتصادية فحسب، بل من الناحية الاجتماعية أيضا. واليوم، حددت أمريكا الوسطى استراتيجيتها الإقليمية الجديدة في "التحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى". وقد اتفق على هذه الاستراتيجية الجديدة في إعلان غواسيمو الذي تمت المصادقة عليه في كوستاريكا في آب/أغسطس ١٩٩٤، وفي الوثيقة الموقعة في اجتماع القمة البيئي في ماناغوا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، وفي المؤتمر الدولي المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى الذي عقد بعد ذلك ببضعة أيام في تيغوسيغالبا بهندوراس.

ونعتقد أن يتعين علينا أيضا أن نسترعي انتباه الجمعية إلى التوقيع في اجتماع رؤساء بلدان أمريكا الوسطى السادس عشر المعقود في السلفادور في آذار/مارس ١٩٩٥، على معاهدة التكامل الاجتماعي في أمريكا الوسطى التي تهدف، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الجديدة لأمريكا الوسطى، إلى إيلاء أولوية للقضايا الاجتماعية حرصا على كفالة التنمية البشرية المستدامة.

واستكمالا للقواعد القانونية والقيم التي تهتدي بها عملية التكامل في أمريكا الوسطى الجديدة، يعتزم رؤساء أمريكا الوسطى أن يناقشوا، في اجتماع القمة الذي يوشك على الانعقاد في سان بدروسولا بهندوراس، اتفاقا بشأن الأمن الديمقراطي، أي الأمن بمعناه المتكامل وهو اتفاق يقوم على الاقتناع بأن الديمقراطية الكاملة والفعالة هي أفضل السبل الكفيلة بتعزيز الثقة بين الأمم والمواطنين.

والمبادئ الجديدة للتكامل الإقليمي تقوم على احترام الحياة بجميع أشكالها؛ والتحسين المتواصل لنوعية الحياة؛ واحترام حيوية وتنوع أرضنا؛ والسلم؛ والديمقراطية القائمة على المشاركة العامة؛ واحترام حقوق الإنسان والنهوض بها وحمايتها، واحترام تعدد

الثقافات والتنوع الإثني لشعوبنا؛ والتكامل الاقتصادي لمنطقتنا مع بقية العالم؛ والمسؤولية التي تمتد عبر الأجيال عن التنمية المستدامة.

وفي إطار هذه الخطة الجديدة للتكامل الإقليمي، نجد أن المنظومة الجديدة لتكامل أمريكا الوسطى، هي إطار العمل الأساسي لهذا التكامل، كوسيلة لمواءمة الجهود في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في أمريكا الوسطى بغية ترسيخ التكافل بين عناصر الديمقراطية والأمن والتنمية التي هي عناصر لا تتجزأ في الطراز الجديد للأمن في أمريكا الوسطى. ولهذا، تود أمريكا الوسطى أن تشكر الجمعية العامة لمنحها مركز المراقب لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

وفي جهودنا الرامية إلى كفالة السلم والتنمية المستدامة في منطقتنا، بوسعنا أن نقول إن المواجهة والحلول العسكرية للصراعات في أمريكا الوسطى أصبحت في خبر كان. فنحن نؤمن بتطبيق مبدأ الحل السلمي للمنازعات وبالحوار والتفاوض. إن أمريكا الوسطى تؤيد القانون الدولي وتدعمه. وبهذه الروح، تؤيد أمريكا الوسطى دور المساعي الحميدة الذي يقوم به الأمين العام وتطوير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار "خطة للسلام".

ومن الأمثلة على ذلك عمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا (مينوغوا)، التي كانت، حسبما جاء في تقارير الأمين العام، شاهدة على الاتفاقات التي توصلت إليها حكومة غواتيمالا مع الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي بشأن الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان، والسكان الأصليين، والشؤون الاجتماعية الاقتصادية، والأوضاع الزراعية. ونحن على يقين من أن الشعب الغواتيمالي سيرقى إلى مستوى المهمة التي يتطلبها الزمن، وأن عملية المفاوضات التي نخوضها ستكلل بالنجاح.

وفي السلفادور، تواصل العملية التي بدأت نتيجة لاتفاقات السلام بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني المضي قدما، وقد أسهم نجاحها في التقدم الحاصل في عملية التحول التي يمر بها البلد. ونشعر بالسرور إزاء تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، مما يظهر دعما للجهود التي تبذلها حكومة السلفادور والمجتمع كله لإكمال الجوانب الباقية في اتفاقات السلام.

وفي نيكاراغوا، أظهرت تجربة الفريق المعني بتقديم الدعم إلى نيكاراغوا والمكون من المكسيك والسويد وكندا واسبانيا، وفقا للقرارين ١٦١/٤٨ و ١٣٧/٤٩، أن الأمم المتحدة قادرة على القيام بمبادرات خلاقة لدعم عمليات التحول نحو السلم والديمقراطية والتنمية؛ ويتجلى هذا أيضا في المستويات الملائمة من الدعم التقني والمالي المقدم إلى بلادنا في سبيل الإعداد لاستراتيجية التنمية الوطنية.

خلال الندوة الدولية الخاصة باستراتيجيات إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع المنعقدة في النمسا في حزيران/يونيه ١٩٩٥، أبرزت ضرورة حدوث استجابة واسعة لاحتياجات البلد المعني لتوطيد السلم بعد انتهاء الصراع. وقيل إن هذا يمثل تحديا خاصا لمنظومة الأمم المتحدة، حيث أن هدفها الأساسي يتمثل في تحقيق التكامل بين الأنشطة لا مجرد التنسيق بين الأنشطة. كما تم التشديد في تلك الندوة على إضفاء وجه إنساني على العملية، بالإضافة إلى التشديد على حالة ومستوى المعيشة للشعوب التي دمرت الحرب حياتها والتي تعقد آمالا كبيرة على "عائد" السلم.

ولا يسع أمريكا اللاتينية إلا أن توافق على تلك الملاحظات لأن مفهوم السلم لم يكن ينطوي في الماضي على سمة التكامل ولم يكن له ما له الآن من بُعد ونطاق، فقد كان ينحصر، في أوقات مختلفة، في مجرد إنهاء الصراع.

والأمين العام، من خلال إدخاله في تقريره "خطة للسلام" العنصر الجديد المتمثل في توطيد السلم بعد انتهاء الصراع، قد جاء برؤية ذات هامة حاسمة للإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة من أجل السلم. وبإدخاله هذا المفهوم الجديد، فقد حطم النموذج القديم الذي يقصر أنشطة الأمم المتحدة على مجرد وقف الأعمال العدائية وإنهاء المواجهات المسلحة.

وكما أعلن الأمين العام، فالمسألة الآن تتمثل في التصدي لأسباب الصراع نفسها وليس فقط التصدي لظاهرها السطحية. ويجب علينا الآن أن نجتث الجذور الأعمق للأزمات - وهي اليأس الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقهر السياسي.

مرة أخرى، تقف أمريكا الوسطى شاهدا على حقيقة أن هذه المفاهيم يمكنها أن تصبح واقعا. وهناك إقتناع في أمريكا الوسطى بأن منطقتنا تتوفر لها الظروف الضرورية لكي تصبح نموذجا يحتذى في حل الصراعات حلا يتم به توطيد السلم والديمقراطية من خلال تطورات متكاملة ومن خلال تحقيق التسويات السياسية. وهذا يتضمن العناصر الضرورية لإنشاء علاقة تكافل بين "خطة للسلام" و "خطة للتنمية". وهذه المهمة لم تكتمل بشكل نهائي بعد.

وتشعر أمريكا الوسطى بأنه كما أن المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى وخطة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى قد قدما مثالا يصلح للتطبيق في حالات أخرى، فإن أمريكا الوسطى ستكون مثالا ناجحا لما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي ومع احترام سيادة واستقلال الدول، في مجال توطيد السلم واستخدام الدبلوماسية الوقائية لإنهاء الصراعات.

ونرى في المساعدة والتعاون الدوليين في توطيد السلم وتيسير التنمية دعما للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى - وهو الموضوع الذي تناوله تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/50/534 - إطارا مناسبا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي لمواصلة التعاون مع أمريكا الوسطى.

وفي الختام، نود أن نسجل مرة أخرى عرفاننا بأننا لم نكن نسير وحدنا على الطريق الذي سرنا عليه، وأن مساهمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبخاصة، تلك البلدان التي قدمت لنا الدعم المستمر، كانت أساسية في تعزيز السلام في منطقتنا.

وفي معرض تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.17، نود أن نوجّه أنظار الجمعية العامة إلى الاستراتيجية الجديدة للتنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، وإلى تقديم الدعم لعملية السلم في غواتيمالا، وإلى تعزيز السلم في السلفادور، وإلى عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لنيكاراغوا، بالإضافة إلى طلب نيكاراغوا إيفاد مراقبين للعملية الانتخابية في ١٩٩٦. وفي الوقت نفسه، نود أن نعلم الجمعية بآخر الجهود التي تضطلع بها أمريكا الوسطى في عمليتي السلم والتكامل الإقليمي.

لقد قطعنا معظم الشوط، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق الأهداف التي وضعناها نصب أعيننا. وإننا نُصرّ على ضرورة القضاء على الفقر المدقع، وهذا يتطلب جهودا أكبر. ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة تعاونهما في هذه المهمة مع أمريكا الوسطى، وفي أن يعتمد مشروع القرار الذي قدمناه بتوافق الآراء.

**السيد ألبين** (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن للمكسيك أواصر وثيقة ومثمرة مع بلدان أمريكا الوسطى. فنحن لا نرتبط بها جغرافيا فقط، وإنما بيننا روابط تاريخية وثقافية وثيقة أيضا. ولقد حظيت أمريكا الوسطى دوما بمكانة قصوى في الشؤون الدولية لبلدي. وتابعنا باهتمام خاص التطورات الإيجابية التي طرأت في المنطقة في السنوات الأخيرة، ونحن نرحب بالجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل تعزيز مؤسساتها وتحقيق سلم وطيد ودائم.

إن التوقيع على الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين في مدينة مكسيكو من جانب حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، والمفاوضات الرامية إلى إبرام اتفاق يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والحالة الزراعية يمثلان تقدما بالغ الأهمية في عملية السلم ويستحقان دعم المجتمع الدولي.

ونظرا لأهمية العملية الانتخابية الجارية في غواتيمالا، فإننا نرحب أيضا بإعلان كونتادورا الذي وقّعت عليه القوى السياسية الغواتيمالية في آب/أغسطس الماضي حيث تم الالتزام بأن تقوم الحكومة التي ستسفر عنها الانتخابات بضمان احترام الاتفاقات التي اكتمل التفاوض عليها حتى اليوم بين الحكومة الحالية والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي.

إن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا في أيلول/سبتمبر الماضي إنما يعد تعبيرا واضحا عن الدعم السياسي الذي يواصل المجتمع الدولي تقديمه لعملية السلم في غواتيمالا. ولقد كان عمل البعثة إيجابيا جدا. وهي تحظى باعتراف واحترام واسعين في أوساط المجتمع الغواتيمالا. ويجب أن تظل لبعثة الأمم المتحدة للتحقق القدرة والتسهيلات اللازمة من أجل الوفاء بالولاية الممنوحة لها، ويجب أن تواصل مساهمتها في تعزيز

المؤسسات والكيانات الوطنية المنوط بها بتشجيع وحماية حقوق الإنسان في غواتيمالا. ونحن على ثقة بأن التدابير الضرورية سوف تتخذ لتطبيق توصيات البعثة.

والسلام عنصر أساسي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. والحوار والتفاوض آليتان ممتازتان لتحقيق هذا الهدف. ونحن نحث حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على مضاعفة جهودهما وإبداء الإرادة السياسية اللازمة لتعجيل سير المفاوضات، لأن الإسراع بإبرام اتفاق بشأن سلم وطيد ودائم يخدم مصلحة كلا الطرفين ومصلحة غواتيمالا ومصلحة الأمم المتحدة.

وقد أحرز في السلفادور تقدم لم يسبق له مثيل. وعملية السلام هي اليوم الدليل على الامكانيات السياسية التي تنفتح عند توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف. وهي أيضا التتويج الناجح لجهود الشعب السلفادوري. فبعد سنوات من العنف وعدم الاستقرار، وصلت السلفادور اليوم إلى مرحلة توطيد عملية السلام، وبناء وتعزيز مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبصقل هياكلها بما يمكّنها، عن طريق الحوار، من الاستفادة من التعددية في معالجة الاختلافات المتأصلة في كل المجتمعات المعاصرة.

إن المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، يلتزم التزاما تاما بالاستمرار في دعم السلفادور في جهودها لتوطيد سلام دائم وراسخ. والتزام المجتمع الدولي بالسلم والاستقرار والتنمية في ذلك البلد أمر أعيد التأكيد عليه في الآونة الأخيرة بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السلفادور.

والمكسيك تقدر العمل الذي قام به الأمين العام وممثله الخاص في السلفادور، من خلال بعثة الأمم. ونحن ندرك التزام الحكومة السلفادورية بإتمام تنفيذ كافة المسائل المعلقة في اتفاقات السلام، ونشجعها على المثابرة في سبيل بلوغ هذا الهدف.

وإننا لعلى اقتناع بأن التقدم في المجالين السياسي والمؤسسي لا يمكن تحقيقه إلا إذا اقترن بتقدم مماثل في مجال التنمية الاقتصادية وتبني سياسة حاسمة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي لتلك الأمم.

ونحن على وعي تام بالجهود التي يبذلها شعب نيكاراغوا لإزالة آثار الحرب والكوارث الطبيعية. ونرى أن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى نيكاراغوا من أجل التعمير الاقتصادي والاجتماعي يكتسي أهمية خاصة. وستواصل المكسيك مشاركتها في فريق دعم نيكاراغوا، وانخراطها في التعاون الثنائي.

إن دعم المجتمع الدولي لأمريكا الوسطى لا بد من تعزيزه الآن بعد أن اتخذت بلدانها خطوات حاسمة على طريق السلام. ذلك أن أمريكا الوسطى تحتاج إلى الموارد المالية والدعم التقني لإعادة بناء وترسيخ مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وستواصل المكسيك الوفاء بالتزامها بالإسهام في تحقيق السلام الدائم في المنطقة وفي تنميتها. وسنفعل ذلك بروح بناءة وفي كافة المجالات التي يحددوها أبناء أمريكا الوسطى بأنفسهم.

**السيد موراياما** (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تذكرون أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أنشئت في عام ١٩٩١ للمساعدة في توجيه السلفادور نحو بناء مجتمع يسوده النظام الديمقراطي وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وقد أنجزت مهامها بنجاح في نيسان/أبريل الماضي، وعندما نستعرض تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أمريكا الوسطى، بدءا بفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، في عام ١٩٨٩، ثم بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا، في عام ١٩٩٠، وكلتا العمليتين كانتا في نيكاراغوا، ثم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، أعتقد أننا نستطيع أن نقول بكل ثقة إن هذه العمليات حققت نجاحا باهرا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني ثناء عاطرا على شعبي السلفادور ونيكاراغوا اللذين كان لقوة عزيمتها وروحهما الوثابة الفضل في ترجمة مُثُل السلام والديمقراطية إلى واقع في مجتمعيهما. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بمختلف هيئات ووكالات الأمم المتحدة على ما بذلته من جهود مبدعة وفعّالة جدا للوفاء بولاياتها الهامة.

وفي محاولة للبناء على نجاح عمليات حفظ السلام بعد إتمام ولاياتها، اتفق وزراء خارجية اليابان وبلدان أمريكا الوسطى، في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من هذا العام، على إنشاء محفل لليابان وأمريكا الوسطى لتعزيز الحوار والتعاون بشأن طائفة من القضايا في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وتأمل اليابان في أن يساعدها هذا المحفل الذي سيجتمع مرة كل عام على تعميق فهمها للاحتياجات الحقيقية للمنطقة، بغية ضمان أن تكون جهودها التعاونية فعّالة قدر الإمكان.

وكما ذكرت من قبل، فإن السلفادور، بفضل حماسة شعبها ومساعدة الأمم المتحدة، واصلت تقدمها المطرد على طريق بناء مجتمع ديمقراطي، وخاصة بعد نجاح الانتخابات العامة التي أجريت في العام الماضي. إلا أن هذا لا يعني أن تنفيذ اتفاقات السلام لم يكن محفوفا بالمشاكل والتأخيرات. وعلى سبيل المثال، ما زلنا ننتظر إكمال وزع قوة الشرطة المدنية الوطنية والتسريح الكامل لقوة الشرطة الوطنية. ولم يتم حتى الآن إعطاء صورة نهائية لعملية إعادة توزيع الأراضي فيما بين المقاتلين السابقين.

وفي هذا السياق، تؤيد اليابان بقوة جهود بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، التي بدأت عملها في أيار/مايو الماضي تحت القيادة القديرة للسيد إنريك تير هورست، لمتابعة الجهود الدولية لحفظ السلام في السلفادور. وأود أن أؤكد في هذه المناسبة أن شعب السلفادور الشجاع يحتاج ويستحق المساعدة المستمرة من المجتمع الدولي وهو يعيد بناء بلده. واليابان، من جانبها، توفّر الدعم المتزايد لهذا الجهد، اقتناعا منها بأن شعب السلفادور، من خلال التزامه الثابت بالسلام والمبادئ الديمقراطية، سيبرهن للمجتمع الدولي على أن مفهوم بناء السلام مفهوم صالح حقا.

كما أن انتباه المجتمع الدولي ويقظته وجهوده المتسقة مطلوبة أيضا في أجزاء أخرى من المنطقة. وأود، بصفة خاصة، أن أتعرض للحالة في غواتيمالا التي شهدت أطول صراع في تاريخ أمريكا الوسطى.

في الوقت الراهن تجرى مفاوضات بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي تحت إشراف الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن التقدم في تلك المحادثات لم يكن مطردا، فإننا نجد مدعاة للتشجيع في إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا، والتوقيع على الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين. وقد دخلت حملة الانتخابات الرئاسية الآن مرحلتها النهائية. وأخيرا، وبعد أيام معدودة لا أكثر، وبالتحديد في يوم الأحد ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ستجرى الانتخابات التي ستكون تتويجا للجهود الصبورة والمطولة التي بذلتها جميع الأطراف المعنية على مدى ٣٠ سنة.

ونظرا لأهمية هذا الانتخاب، قررت اليابان الإسهام بمنحة قدرها ٠٠٠ ١٠٠ دولار لمنظمة الدول الأمريكية لاستخدامها في أغراض رصد الانتخابات. كما أنها

ستشترك في أنشطة الرصد بالتنسيق مع منظمة الدول الأمريكية. ويحدو اليابان وطيد الأمل في أن يهيئ هذا الانتخاب المناخ المساعد على إحراز تقدم جديد وسريع في المفاوضات حتى يتسنى إكمال اتفاق سلام نهائي يتم التوقيع عليه في أوائل عام ١٩٩٦.

وتثني اليابان عاطر الثناء على الأمم المتحدة، وبصفة خاصة بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، وكذلك أعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام لعملية السلام في غواتيمالا، الذين لولا جهودهم ما كان ليتحقق هذا التقدم.

بيد أن الصراحة تملي علي أن أسلم بأنه لا تزال هناك عقبات عديدة في الطريق المفضي إلى السلام والديمقراطية في أمريكا الوسطى. لكن هذا لا ينبغي أن يثبط من عزيمتنا. بل ينبغي أن نضاعف جهودنا للتغلب على هذه المشاكل، وذلك من خلال الجمع بين أنشطة حفظ السلام وبناء السلام بسبل جديدة مبتكرة.

وفي هذا السياق، تسدي اليابان لبلدان أمريكا الوسطى أنواع شتى من التعاون على المديين المتوسط والطويل، بما في ذلك القروض بعملة الين الياباني والمنح العامة والمساعدات التقنية. وقد استجابت اليابان بسرعة وسخاء للحاجة إلى تقديم إغاثة الطوارئ، في أعقاب الكوارث الطبيعية التي ألمت بالمنطقة. واليابان على استعداد لتقديم المساعدة في حالة ظهور أي طوارئ جديدة، اقتناعا منها بأن مساعدتها لا تيسر فحسب التنمية الاقتصادية وتوفر الإغاثة الإنسانية، بل تساعد أيضا على الدفع قُدما بعملية السلام وضمان أن يصبح كل تقدم يحرز تقدما لا رجعة فيه.

أود أن اختتم ملاحظاتي اليوم بكلمة شكر للأمين العام بطرس بطرس غالى على الدور الذي لا غنى عنه والذي اضطلع به في الكفاح من أجل إعادة السلام والاستقرار إلى أمريكا الوسطى. وإن تنسيق جهود الأمم المتحدة مع مبادرات البلدان التي تتشاطر وجهات نظر متشابهة في المنطقة قد كشف عن سبل جديدة للجمع الفعلي بين حفظ السلام، وبناء السلام وقدم نموذجا يحتذى به في أي مساع تبذل في المستقبل في هذا المجال. لذلك أود أن أحث الأمم المتحدة على الاستمرار في أنشطتها المبتكرة في مجال بناء السلام في المنطقة، لأنني أعتقد أنها من خلال تجربتها في أمريكا الوسطى تتعلم دروسا قيمة من أجل الحفاظ على السلام والأمن في بقاع أخرى من العالم.

**السيد فيدوتوف** (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ الوفد الروسي بشعور من الارتياح أن أمريكا الوسطى، بعد عدة عقود من الصراع المسلح وعدم الاستقرار، تمضي الآن في مرحلة توطيد عملية السلام وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي. وعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة، فإن عملية المصالحة الوطنية وإقرار الديمقراطية في أمريكا الوسطى تمضي، عموما، بنجاح وقد أدت بالفعل إلى تخفيف كبير في التوتر هناك.

إن التقدم الملموس المحرز في أمريكا الوسطى يعود إلى حد كبير إلى جهود المجتمع الدولي وفي المقام الأول إلى جهود الأمم المتحدة. ونعتقد أن الخبرة المكتسبة من صنع السلام في أمريكا الوسطى تستحق دراسة متأنية وينبغي تطبيقها في مناطق أخرى من العالم.

والاتحاد الروسي ينظر بعين الرضا إلى أنشطة بعثتي الأمم المتحدة في السلفادور وغواتيمالا، وقد أيدا تمديد ولايتهما. ونرحب بالتعاون البناء بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وسائر المنظمات الإقليمية بهذا الشأن.

ويسر الاتحاد الروسي ويثلج صدره نجاح عملية السلام في السلفادور. لقد أوضحت تجربة عملية حفظ السلام المتعددة الأغراض، التي امتدت إلى ٤٥ شهرا، أن التسامح والمثابرة في التماس طرق للتسوية وللتوصل إلى اتفاقات قادران على حل أعقد الصراعات المطولة، وذلك بالطبع بشرط أن تتوفر لدى الأطراف المعنية الرغبة الحقيقية في تحقيق السلام الدائم.

ونلاحظ أن العمل على تنفيذ اتفاق تشابولتيبيك للسلام، الذي وطد الاتجاه إلى تحقيق استقرار معقول للحالة في السلفادور، يسير قدما بصورة بناءة إجمالا. وفي الوقت ذاته، لا تزال هناك مشاكل معينة باقية دون حل. ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على ضرورة اتباع نهج شامل لبناء السلام في السلفادور بعد انتهاء الصراع، وذلك بالتعاون الوثيق بين السلفادور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

وعلى الرغم من التعقيدات المتبقية والظهور المتكرر لحالات العنف التي شهدناها مؤخرا في غواتيمالا، فإن توقيع حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي على مجموعة كاملة من الاتفاقات قد هيأ

أساسا حقيقيا للنجاح في تحقيق تسوية سلمية في المستقبل القريب في ذلك البلد. وأهم شرطين لتحقيق المزيد من التقدم هما امتثال الطرفين امتثالا تاما للالتزامات التي أخذاها على عاتقهما فعلا، واتخاذ تدابير حاسمة وفعالة لحماية حقوق الإنسان، وبصفة خاصة لكفالة سلامة السكان المدنيين. ونأمل أن تبذل الحكومة والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، انطلاقا من الاتفاقات المبرمة وبحُسن النية المتبادل، كل ما في وسعهما من أجل التوصل قريبا إلى اتفاقات محددة بشأن المسائل التي لم تحل حتى الآن. وفي هذا الصدد نطلب من الطرفين إتمام عملية المصالحة الوطنية وذلك بالتوقيع على الوثائق ذات الصلة خلال مدة ولاية الحكومة الحالية، أي قبل كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

ونرحب بجهود حكومة نيكاراغوا لدعم السلام المدني وتحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في البلد. وإن في حل الخلافات السياسية مؤخرا بين السلطات التنفيذية والتشريعية لدليل على رغبة البلد في إيجاد حلول للمشاكل المتبقية وقدرته على ذلك. والنقطة الهامة حاليا هي ضمان الوفاء بجميع الشروط الضرورية لعقد الانتخابات العامة في نيكاراغوا وفقا للجدول الزمني الوارد في الدستور، الأمر الذي دفع التطور المنتظم لعملية إقرار الديمقراطية.

ويرحب الاتحاد الروسي بالأثر الإيجابي على الحالة في امريكا الوسطى المترتب على التعاون السياسي والاقتصادي المتزايد بين بلدان دول المنطقة، في إطار منظومة تكامل أمريكا الوسطى، والزخم الجديد الذي أعطاه لها قرار الاجتماع هذا العام في تشرين الأول/أكتوبر في كوستا دل سول، السلفادور. وقد أيد الاتحاد الروسي اقتراح منح منظومة تكامل أمريكا الوسطى مركز المراقب في الجمعية العامة وكان أحد مقدمي القرار ذي الصلة.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نلاحظ أن عملية إضفاء الاستقرار على المنطقة دون الإقليمية لا تزال تمضي بمعدل غير منتظم. فلم يحل حتى الآن الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت أصلا إلى نشوء هذه الصراعات، وهناك دليل على وجود صعوبات سياسية خطيرة، وعلى وجود مقاومة متعمدة من جانب بعض المجموعات المتطرفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم مساعدة فعالة لبلدان أمريكا الوسطى لتفادي نشوء توترات جديدة، ولضمان أن تكون عمليات المصالحة الوطنية في هذه المنطقة غير الإقليمية عمليات لا رجعة فيها ولإيجاد قواعد ديمقراطية متينة لهياكل الدولة، ولتعزيز مناخ التسامح السياسي والاحترام الدقيق لحقوق الإنسان، ولتحقيق إنعاشها الاقتصادي.

وما فتئ الاتحاد الروسي يطرح مرارا مبادرات ترمي إلى تعزيز الدعم الدولي لهذه العمليات في أمريكا الوسطى. وقد أعربنا عن استعدادنا للاشتراك في عمليات إزالة الألغام في مناطق الحرب السابقة التي تقوم بها دول أمريكا الوسطى برعاية منظمة الدول الأمريكية. والاتحاد الروسي على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة في التسوية النهائية لمشاكل أمريكا الوسطى، وللتعاون تعاونا نشطا من أجل تحقيق هذه الغاية مع البلدان الواقعة في هذه المنطقة دون الإقليمية، ومع جميع الدول المهتمة من خارج المنطقة. ونؤيد أيضا زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة في عملية صنع السلام هذه.

ويشعر الوفد الروسي بالامتنان لممثل نيكاراغوا لقيامه بعرض مشروع القرار (A/50/L.17) المقدم تحت بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية"، ونحن على استعداد للنظر إليه بعين الاعتبار.

**السيد لاكلوسترا** (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير الحالة في أمريكا الوسطى، ويسره التقدم الذي تحرزه تلك المنطقة الأمريكية، عاما بعد عام، صوب إقامة سلم وطيد ودائم، وتشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية، حتى تبرز أمام بقية المجتمع الدولي كمثال على الوئام والتكامل.

إن مبادرة اسكيبولاس للسلام التي طـُرحت في عام ١٩٨٧ قد مهدت السبيل أمام عمليات الوساطة التي مكنت من العمل على حل الصراعات المسلحة القاسية التي دمرت بلدانا شتى في المنطقة. وأن مشاركة المجتمع الدولي، من خلال الحضور البارز للأمم المتحدة والعمل المفيـــد الذي قامت به مجموعة الأصدقاء، قد يسـَّرت ولا تزال تيسـِّر توصل عملية السلام إلى نتيجة إيجابية.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب ضمن إطار المنطقة بالتقييم الإيجابي الذي يتضمنه تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (A/50/499)، بشأن عمل فريق الدعم لنيكاراغوا - الذي يشارك فيه ثلاثة أعضاء

في الاتحاد. وتتمثل مهمته في تتبع تحول نيكاراغوا ودعم عملية بناء توافق الآراء الداخلي بغرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستكون الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أسس مرحلة جديدة وهامة في توطيد الديمقراطية وترسيخ أسس إعادة إعمار نيكاراغوا.

وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت، لا يزال يتعيَّن اتخاذ تدابير هامة لتعزيز عمليتي السلام في غواتيمالا والسلفادور.

أما الانتخابات التي يتعين أن تجرى في غواتيمالا يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، بمشاركة جميع القوى السياسية وبروح إعلان كونتادورا الأخير، فستمكّن شعب غواتيمالا من الانضمام إلى حركة السلام والديمقراطية والتنمية التي تعيشها أمريكا الوسطى. وتقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حاليا بإيفاد مراقبين للانتخابات، وسيعمل هؤلاء المراقبون بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة وبعثة منظمة الدول الأمريكية.

ولقد أدان الاتحاد الأوروبي بشدة في البيان الذي صدر عن رئاسته يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الأحداث المأساوية التي حدثت يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر في بلدة تشيسيك بمقاطعة التا فيراباز في غواتيمالا، وطالب بإجراء تحقيق فوري ومعاقبة المسؤولين. ويقدر الاتحاد الأوروبي التدابير التي أعلن عنها رئيس الجمهورية، وهو يتابع عن كثب التحقيقات التي تجريها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتلك الأحداث.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ضروري من أجل مشاركة جميع الناس في غواتيمالا في الانتخابات، ومن أجل نجاح عملية السلام. وهذا يعني، خاصة في المناطق الريفية، أن لجان الدفاع المدني الطوعية يجب أن تمتنع عن أي إجراء يمكن أن يعرض للخطر مناخ السكينة الضروري جدا لنجاح إجراء الانتخابات.

ولقد أقدمت الجمعية العامة مؤخرا على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، لفترة ستة أشهر إضافية، حتى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأمم المتحدة، بفضل جهود الوساطة، وبوجود البعثة في الموقع، تساهم بنشاط وعلى نحو إيجابي في عملية السلام الغواتيمالية، وتساعد وتشجع الأطراف على تحقيق سلام ثابت ودائم، من خلال المصالحة الوطنية، مما يسمح بإرساء أسس الديمقراطية والتنمية في جو من الحرية والعدالة. ويحث الاتحاد الأوروبي الطرفين معا على الامتثال لالتزاماتهما وفقا للاتفاق الشامل المعني بحقوق الإنسان، وعلى تنفيذ توصيات البعثة.

ولقد اتخذت الجمعية العامة قبل أيام قليلة، أي يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قرارا هاما آخر نال بدوره تأييد الاتحاد الأوروبي فلقد أقرت اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السلفادور لمدة ستة أشهر. ونحن نرحب بالتعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة في السلفادور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز اتفاقات السلم، ويحدونا الأمل في أن يشتد هذا التعاون خلال الأشهر المقبلة. وسيتعين على السلفادور، مع تقدم هذه العملية، أن تولي مزيدا من التركيز إلى تنميتها في الأجل البعيد.

ويرى الاتحاد الأوروبي ضرورة ذلك لا بسبب رسالة التشجيع السياسية الهامة التي يبعثها هذا القرار إلى السلفادور، فحسب، بل أيضا لأننا نشعر بالقلق لأن بعض عناصر اتفاقات السلم لا تنفذ بالكامل ولأن البعض الآخر يتعرض لتأخير كبير. فالمطلوب إحراز تقدم أسرع تجنبا لتقويض عملية السلام والتسبب في عدم استقرار سياسي واجتماعي.

وعلى الرغم من أن مدى تنفيذ اتفاقات السلم مرض إجمالا فإن التنفيذ النهائي لجوانب مهمة جدا لتعزيز السلام لم يحدث بعد، من أمثلة ذلك برامج المستوطنات البشرية ونقل حيازة الأراضي، فضلا عن الإصلاحات الضرورية في مجال الأمن العام، والتطوير المؤسسي لقوة الشرطة الوطنية المدنية وللأكاديمية الوطنية للأمن العام، وهما مؤسستان يقدم لهما الاتحاد الأوروبي مساعدة تقنية ومالية.

ولم يتحقق بعد تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والفريق المشترك المتعلقة بالإصلاحات في النظام القضائي، فضلا عن الإصلاحات في الميدان الانتخابي والتعجيل بتنفيذ هذه الإصلاحات أمر ضروري كي يتسنى تطبيقها في الانتخابات المقبلة، مما يوفر مصداقية أكبر للنظام الديمقراطي.

وقد نظر الاتحاد الأوروبي في تقرير الأمين العام (A/50/499) المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بشأن

الحالة في أمريكا الوسطى. وإذ تتقدم أمريكا الوسطى صوب تعزيز وتوطيد مؤسساتها الديمقراطية، تثبت الأيام أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما محفلان مناسبان للنظر في تطور المنطقة. وبهذا تتاح لمختلف آليات التعاون والتكامل الفرصة لإثبات جدواها للشعوب في المنطقة.

وفي هذا السياق، نريد أن نشجع الأمين العام على مواصلة تنسيق وحفز كل أجهزة الأمم المتحدة للمساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى، من خلال مختلف البرامج الحالية، ودعم المبادرات الهامة التي تروج لها بلدان المنطقة من أجل تحقيق تكامل أعظم. وفي هذا السياق، ننظر نظرة إيجابية إلى منح الجمعية العامة أخيرا مركز المراقب لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى.

ومن بين المبادرات العديدة المتخذة، نود أن نؤكد على اثنتين منهما نعتبرهما ذاتي أهمية خاصة وتبينان الرغبة المخلصة في تكامل أمريكا الوسطى.

أولا، نود أن نسجل الجهود التي بذلتها بلدان أمريكا الوسطى من أجل وضع استراتيجية مترابطة للتنمية تؤكد على الجهود المشتركة لخفض الفقر في هذا البرزخ من خلال الإدماج الاجتماعي، والتنمية البشرية، والاستثمار في الموارد البشرية، وحماية البيئة.

ثانيا، في منطقة عانت سنوات من التوترات العسكرية، يعد وضع اتفاق بشأن قضايا الأمن الإقليمي أمرا جديرا بالثناء. وتجري مناقشة هذا الأمر حاليا، والهدف هو تحديد نموذج للأمن يستفيد من المؤسسات الديمقراطية لإيجاد حلول سلمية وشاملة لمشاكل المنطقة. وهذه المبادرة تنطوي على تعبير عن تعديلات هامة في القوات المسلحة، تعديلات جوهرية تضعنا على الطريق الصحيح لتحديد نموذج جديد للدفاع الإقليمي يقوم على احترام حقوق الإنسان وتعزيز حكم القانون والتنمية الشاملة للبشر وللمجتمع.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد من جديد تصميمه على مواصلة دعم عملية تكامل أمريكا الوسطى والجهود الجديدة الرامية إلى تنشيط التنمية الشاملة في المنطقة.

وإن المؤتمر الوزاري السنوي الحادي عشر المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي فيما بين الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة سان خوسيه قد عقد في مدينة بنما في شباط/فبراير ١٩٩٥. وقد رحب المشاركون في المؤتمر بالتقدم المحرز في عملية السلم وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وفي تنمية وتكامل منطقة أمريكا الوسطى. وقد أكدوا أيضا على الأثر الإيجابي لعملية ١٠ سنوات من الحوار المثمر بصورة فائقة بين المنطقتين.

وخلال الشهور السابقة على المؤتمر، أجرى الطرفان عدة اتصالات واتفقا على ضرورة تكييف جوهر وشكل حوار سان خوسيه مع الظروف الجديدة التي خلقتها التغييرات العميقة في السنوات الأخيرة، سواء في الاتحاد الأوروبي أو في أمريكا الوسطى. وقد كُرِّس مؤتمر سان خوسيه الحادي عشر، الذي يمثل خطوة رئيسية في ذلك الاتجاه، لثلاثة موضوعات: التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى، والتكامل الإقليمي وإدماج أمريكا الوسطى في الاقتصاد الدولي، وأخيرا، مستقبل العلاقات بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي.

لقد أثبت حوار سان خوسيه أنه وسيلة نابضة بالحياة لتبادل الآراء والتفاهم المتبادل فيما بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى. ويسهم هذا الحوار، بالنظر إلى التغييرات الهامة في المنطقة، في إعادة توجيه وتقوية التعاون مع أمريكا الوسطى على نحو يمكننا من أن نواجه سويا تحديات السنوات المقبلة بمزيد من النشاط. والمجالات التي نعتبرها هامة بصفة خاصة تنصب على دعم حكم القانون، وتعزيز الآليات الديمقراطية، وتعميق الاستقرار الاجتماعي، وإدماج بلدان أمريكا الوسطى على نحو متناسق في الاقتصاد الدولي. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي هو ودوله الأعضاء ككل المانح الرئيسي لقضية التعاون في المنطقة.

ويثق الاتحاد الأوروبي بأنه خلال دورة الجمعية العامة هذه ستتمكن أمريكا الوسطى من تأمين عمليات السلام الجارية بغية دعم الإنجازات في السعي من أجل إيجاد سلم دائم وديمقراطية وتنمية، وأنها يجب أن تحظى في هذه الجهود بالمساعدة والتضامن والتشجيع من جانب المجتمع الدولي. وسيواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدور نشيط في هذا الجهد.

**السيد كاستيللي** (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسعد وفدي أن يتكلم بشأن البند ٤٥ من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة

سلم وحرية وديمقراطية وتنمية" المعروض على الجمعية العامة اليوم.

لقد درسنا تقرير الأمين العام الوارد بشأن هذا الموضوع في الوثيقة A/50/499 والتقرير الثالث لمدير بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، الوارد في الوثيقة A/50/482.

ونشاطر الأمين العام نظرته الإيجابية القائمة على رؤية فرصة لتخليص المنطقة في المستقبل من الصراعات المسلحة، وإجراء تغييرات مؤسسية قادرة على دعم برامج جديدة للاصلاح الاجتماعي والاقتصادي بما يتيح توطيد التنمية المستدامة. ونرحب أيضا بدعم المجتمع الدولي الذي يتجلى في جهد نشيط يضم منظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتقرير الأخير، نحن نشاطر القلق إزاء الحالة في غواتيمالا، ونؤيد، وفقا للإعلان الصادر عن أحدث مؤتمر من مؤتمرات القمة الأيبيرية الأمريكية، جهود حكومتها ونحث الأطراف على تحقيق سلم دائم ووطيد. ويود بلدي أن يؤكد مرة أخرى سياسته الواضحة في تشجيع عملية السلام في غواتيمالا، وهي سياسة تعبر عنها بجلاء مشاركتنا في تقديم القرار ٢٦٧/٤٨ القاضي بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، ثم مشاركتنا بعد ذلك في تقديم القرار ٢٣٦/٤٩ بتمديد ولاية هذه البعثة لمدة ستة شهور.

إن منطقة أمريكا الوسطى لا تشكل استثناء من الاتجاهات العالمية التي ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة. إنها تسعى بنشاط من أجل تعميم الطابع الإقليمي وتوطيد مجتمعات يسود فيها السلم، وتصبح فيها الحرية حقيقة واقعة، والديمقراطية قاعدة مرعية وتغدو فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة إمكانية حقيقية. وتدرك حكوماتها أن السعي من أجل تحقيق هذه القيم سيسهم في تعزيز حالة الرخاء والاستقرار في المنطقة.

ويلاحظ المجتمع الدولي، من جانبه أن منطقة أمريكا الوسطى تتغلب على فترة صعبة من الصراع الداخلي، وتدخل حقبة جديدة من إعادة بناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية. ويتطلب توطيد هذه العملية التضامن والتعاون اللذين يمكن إزكاؤهما بالدعم المالي، سواء كان متعدد الأطراف أو ثنائيا. وبهذه الطريقة وحدها يصبح من الممكن إعطاء دفعة للاستثمار ومن ثم للنمو.

وفي سياق المساعدة، من المستصوب جدا أن تتدفق المساعدة الاقتصادية والتقنية المطلوبة لمواجهة الحالات الصعبة التي تتركها الصراعات المسلحة دائما في أعقابها.

لقد قدم بلدي برهانا ملموسا على التزامه الواضح بهذه الفلسفة، سواء في عمليات السلم أو في مبادرات مثل توقيع اتفاقات التعاون التقني في مجالات التنمية البشرية، والزراعة، وإدارة الغابات، والصيد والطاقة، بالإضافة إلى إعادة التفاوض على الديون الخارجية ولا سيما الدين العام. وإن بلدي، اقتناعا منه بأن الانتعاش والتنمية الاقتصادية شرطان أساسيان من أجل تعزيز السلم والديمقراطية في هذه المنطقة، قد خصص لأمريكا الوسطى ٤٦ في المائة من إجمالي المبلغ المخصص للمشروعات المتفق عليها من خلال الصندوق الأرجنتيني، للتعاون الأفقي، وبذلك تصبح أمريكا الوسطى المستفيد الأكبر من الصندوق على مستوى العالم كله.

وقد قدمنا إسهامات ملموسة لكل من المشاركة العسكرية والمدنية في عمليات حفظ السلام الموزوعة في المنطقة، بالإضافة إلى مجالات حقوق الإنسان والمساعدة الانتخابية.

وبهذه الروح، نود أن نجدد التزامنا تجاه منطقة أمريكا الوسطى، التي تربطنا بشعوبها أواصر القربى.

**السيد فاولر** (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تقدر كندا تقديرا عاليا أعمال الأمم المتحدة في مساعدة شعوب وحكومات أمريكا الوسطى لتحقيق الديمقراطية والتنمية. وقد تمكنت المنظمة، بفضل ما تتمتع به من احترام في أمريكا الوسطى، من أن تساعد الحكومات والشعوب على تحقيق أهداف مهمة. وعلى مدى السنوات العشر الماضية أيدت كندا جميع مبادرات الأمم المتحدة، وكان ذلك عادة بطرق مباشرة ومادية. فقد أسهمنا بأفراد عسكريين وشرطة في فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق في مجال حقوق الإنسان والامتثال لالتزامات الاتفاق الشامل حول حقوق الإنسان في غواتيمالا. وأود أن أعلق اليوم باختصار على عملية السلام في أمريكا الوسطى،

وخصوصا على الجوانب التي أثارها الأمين العام في تقاريره الأخيرة في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال.

فنحن نسلم بالتقدم الهام المحرز في تنفيذ اتفاقات سلام السلفادور بمساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، ومنذ أيار/مايو من هذا العام بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السلفادور. وقد أبلغنا الأمين العام مؤخرا أن هناك أعمالا هامة لا تزال تنتظر بعثة الأمم المتحدة في السلفادور بالنسبة للتحقق من تنفيذ الالتزامات المتبقية. وعلى هذا الأساس شاركت كندا في تقديم القرار A/50/7 مؤكدة عزمها على تمديد بعثة الأمم المتحدة في السلفادور لستة أشهر أخرى. بيد أننا نرى عدم تمديد هذه البعثة لأجل غير مسمى، ونشجع حكومة السلفادور على مضاعفة جهودها لضمان تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقات السلام بسرعة وشفافية ودقة.

وخلال العامين الماضيين، شاركت كندا في فريق دعم نيكاراغوا. ونرى أن هذا الشكل الجديد القليل التكلفة من الدبلوماسية الوقائية قد أفاد في مساعدة حكومة وشعب نيكاراغوا في إقامة حوار بشأن القضايا الاقتصادية والسياسية الحرجة.

وترى كندا أن الإنجازات التي تحققت حتى الآن في عملية سلام غواتيمالا مشجعة، ولكن لا يزال يساورها القلق إزاء بطء معدل التقدم نحو إتمام اتفاق سلام نهائي. ونحث الأطراف المشاركة في مفاوضات السلام، بوساطة الأمم المتحدة، على أن تحافظ على التزاماتها وتبذل جهودها لإحراز تقدم في هذه العملية. وهذا يتطلب المرونة الكافية من الجانبين. ومن المهم أن الأطراف السياسية الرئيسية في غواتيمالا قد أوضحت رغبتها في تنفيذ الاتفاقات الموقعة من قبل، وفي مواصلة العملية.

ولقد قرأنا بعناية التقارير الثلاثة الصادرة عن مدير بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا بشأن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد. وتعد الخطوات والمواقف الإيجابية الواردة في التقرير الثاني خطوات مهمة ومشجعة لعملية السلام في غواتيمالا. ومن ناحية أخرى فالحالة الواردة في التقرير الثالث لبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان في غواتيمالا، والمذبحة التي تلت ذلك في "زامان" بمنطقة "آلتافيراباز" تثيران القلق من جديد. ونحن نحث حكومة غواتيمالا وسائر الأطراف المعنية على أن تنظر بجدية في توصيات بعثة الأمم المتحدة للتحقق، وأن تعمل جاهدة على تنفيذها ولا سيما فيما يتعلق بمشكلة إفلات الجناة من العقاب. وستواصل كندا من جانبها دعم بعثة الأمم المتحدة للتحقق ودعم مفاوضات السلام.

(تحدث بالفرنسية)

ومن أهم التطورات المشجعة في أمريكا الوسطى ما أبلغنا به الأمين العام من استمرار الاتجاه نحو التعاون السياسي والمؤسسي والتكامل الاقتصادي. فمن ثمرات هذه العملية التحالف من أجل التنمية المستدامة الذي يمكن أن يفيد سكان أمريكا الوسطى كأداة فعالة في سعيهم نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولدى اجتماع رئيس الوزراء، كريتيان، مع قادة أمريكا الوسطى في سان خوسيه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أبدى دعمه للتحالف ولسائر مبادرات أمريكا الوسطى الرامية إلى التعاون الإقليمي. وأعرب عن اهتمام قوي بمواصلة المشاورات رفيعة المستوى بشأن هذه القضية.

إن مصير عملية السلام في أمريكا الوسطى يظل، في النهاية، في أيدي شعوب وحكومات تلك المنطقة. وما أنجزه هؤلاء وما التزموا به من أجل السلام والتنمية المستدامة شيء رائع ولكن المجال لا يزال مفتوحا للمزيد.

وأود أن أختتم كلمتي بالإشادة بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها في أمريكا الوسطى في سبيل السلام والتنمية. فالنجاح الذي تحقق في أمريكا الوسطى خلال العام المنصرم يرجع بقدر كبير إلى مثابرة الأمم المتحدة وجهدها الشاق.

وكندا على استعداد للتعاون مع بلدان أمريكا الوسطى والأمم المتحدة لتحقيق السلام والتنمية في هذه المنطقة.

**السيد بيورن ليان** (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تغيرت الأوضاع في أمريكا الوسطى خلال العقد الماضي من حالة الصراع وانعدام الثقة إلى حالة من الديمقراطية والتعاون؛ مما يدعونا إلى التوجه بالتهنئة إلى سكان أمريكا الوسطى على ما أنجزوه، ولكن يبقى واضحا في الوقت نفسه أن التحديات التي تواجهها هذه البلدان لا تزال قوية. ولذا فمن الأهمية القصوى أن يثابر هؤلاء في جهودهم من أجل تحقيق المزيد من التطبيع والتعمير والمصالحة. ويمكنهم في مساعيهم هذه الاعتماد على استمرار دعم المجتمع وتضامنه.

وقد اشتركت النرويج بشكل نشط في الأعوام القليلة الماضية مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأصدقاء في التشجيع على عملية السلام في غواتيمالا. وصحيح أنه لم يتم بعد التوصل إلى اتفاق سلام نهائي ولكن من الملائم أن نشيد بالأمين العام، بطرس بطرس غالي وبالوسيط جان أرنوه لجهودهما التي لم تكل لإنهاء نزاع مسلح ظل يودي بحياة الكثيرين من شعب غواتيمالا لأكثر من ٣٥ عاما. وتم توقيع عدة اتفاقات جزئية هامة منذ أعطت الأمم المتحدة للمفاوضات زخما جديدا في بداية العام الماضي، وفي هذا الوقت بالذات تجتمع في المكسيك لجنة السلام الحكومية والاتحاد الوطني الثوري لغواتيمالا في محاولة لتسوية البند الهام الخاص بالجوانب الاجتماعية - الاقتصادية والحالة الزراعية. ويرجى أن يتمكن الاجتماع من إبرام هذا الاتفاق الجزئي قبل تنصيب الرئيس الجديد في كانون الثاني/يناير القادم.

وفي حين يجتمع أطراف النزاع في جولة جديدة من المفاوضات في المكسيك تستعد غواتيمالا للانتخابات التي يرجى أن تعزز المؤسسات الديمقراطية في البلد. فالقطاعات التي لم تكن تشترك تقليديا بنشاط في العملية الانتخابية اختارت في هذه المناسبة أن تتخذ نهجا أكثر إيجابية. وأمام الناخب الآن مجال أوسع للاختيار بين البدائل السياسية، وقد شجع الاتحاد الوطني الثوري الغواتيماليين على الاستفادة من حقهم في التصويت. وكان لإجراء وقف إطلاق النار الانفرادي من جانبه في الأسبوعين السابقين للانتخابات أثر بناء للغاية. فمن المهم تماما أن يشعر الرئيس الجديد والأحزاب السياسية الرئيسية في الجمعية الوطنية الجديدة بوجود الالتزام بعملية السلام. ويعد إعلان كونتادورا الصادر في آب/أغسطس بداية جيدة في هذا الصدد، ولكن ينبغي دعوة الفائزين إلى طمأنة مواطنيهم والمجتمع الدولي إلى موقفهم الإيجابي بعد الانتخابات كذلك.

ويمثل إنشاء ووزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان خطوة هامة في سبيل عملية السلام. وقد أعطى وجود هذه البعثة أملا جديدا للسكان المدنيين في أن يصبح السلام والعدل والتعمير والمصالحة واقعا في غواتيمالا غير أنه لا يمكن نجاح البعثة إلا إذا عملت السلطات بتوصيات البعثة بإخلاص ونية صادقة.

والنرويج من جانبها زادت إلى حد كبير مساعدتها إلى غواتيمالا إبان العامين الماضيين، ومن المتوقع أن يبلغ مجموع المساعدات في ١٩٩٥ حوالي ١١ مليونا من الدولارات، وهو مبلغ يزيد قليلا عن مبلغ العام الماضي. وقد قدمت مساهمة إلى الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا (مينوغوا) بمبلغ مليون دولار مخصصة لإجراء إصلاحات في النظام القضائي ولترجمة الاتفاق المتعلق بهوية وحقوق السكان الأصليين إلى لغات المايان، وتوزيعه. وما فتئت الأولوية الخاصة تولى للمشاريع المتصلة بإقامة الديمقراطية والتطور السياسي، وبصفة خاصة للمجموعات الأضعف، مع التركيز بصفة خاصة على السكان الأصليين. كما حرصت النرويج على إقامة اتصالات جيدة مع الجهات ذات الصلة على الساحتين السياسية والاجتماعية في غواتيمالا، وأوضحنا للطرفين المتفاوضين أننا على استعداد لتقديم المزيد من المساهمة لتلبية أي احتياجات محددة للسلام قد تنشأ أثناء عملية التفاوض.

ويبدو أن لجنة السلام الحكومية والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي يسلكان الآن نهجا واقعيا حيال مفاوضات السلام. ومن الملح أن تبدي القطاعات المختلفة في المجتمع الغواتيمالي نفس الروح البناءة، بما في ذلك القطاعات التي يتعين عليها أن تتخلى عن بعض امتيازاتها بغية تهيئة غد أفضل للغواتيماليين قاطبة. والسلام خطوة ضرورية أولى قبل أن يتسنى لشعب غواتيمالا كله أن يضم صفوفه في هذا المسعى النبيل. والمشاركة الواسعة النطاق في الانتخابات التي ستجرى يوم الأحد ستكون شهادة مشجعة على أن الغواتيماليين مستعدون للإمساك بمصيرهم بالوسائل السلمية والديمقراطية. وستواصل الأمم المتحدة ومجموعة الأصدقاء الوقوف موقف الحليف المؤتمن إلى جانب غواتيمالا التي تتخذ من السلام والمصالحة عمادا لمستقبلها.

وبتوقيع اتفاق تشابولتيبك للسلام في السلفادور في ١٩٩٣ بدأت عملية مثمرة لبناء السلام في ذلك البلد، ساهمت فيها الأمم المتحدة مساهمة كبيرة. وبالنسبة للنرويج كان من الطبيعي أن تشارك وتسهم في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وفي بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، بالإضافة إلى إسهامها في تدريب قوة الشرطة المدنية الوطنية الجديدة في السلفادور.

ومع ذلك لم تتحقق بالكامل حتى الآن أجزاء هامة من اتفاق تشابولتيبك. ويصدق ذلك بصفة خاصة على مسائل مثل توزيع الأراضي والإصلاحات القضائية والانتخابية. ولهذا يحدونا الأمل في أن تتخذ حكومة السلفادور التدابير الضرورية لضمان تنفيذ اتفاق السلام نصا وروحا.

وتفيد بعثة الأمم المتحدة في السلفادور، في تقييمها لقطاع الأمن العام، بوجود عدد من المشاكل فيما يتعلق بقوة الشرطة المدنية الوطنية الجديدة وكذلك أكاديمية الشرطة. ونعتقد أن وجود قوة شرطة مستقلة حسنة التنظيم تحترم حقوق الإنسان، أمر أساسي من أجل زيادة توطيد عملية السلام في السلفادور، وينبغي أن تتقيد السلطات في السلفادور بالتوصيات والحدود الزمنية الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة في السلفادور.

ويبدو أن الصراع بين حكومة نيكاراغوا والجمعية الوطنية قد حسم في حزيران/يونيه من هذا العام. ومع ذلك يظل من الممكن تحسين التعاون بين المؤسستين الوطنيتين. وتود النرويج أن يولى تركيز أكبر لأهمية الحوار السياسي بغية تجنب حدوث أزمات دستورية في المستقبل. ونحث الطرفين على حسم المشاكل المتبقية. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الحالة السياسية مستقرة، وتحقيق هذا الاستقرار مسؤولية مشتركة تقع على جميع الأحزاب والمؤسسات السياسية في نيكاراغوا.

والانتخابات الحرة والديمقراطية في عام ١٩٩٦ ستعبر عن وضع نهاية هامة لفترة الانتقال الأولى بعد الحرب الأهلية. وتأمل النرويج أن تعقد هذه الانتخابات في الموعد المقرر لها في تشرين الأول/أكتوبر من العام المقبل حتى يمكن لرئيس جديد وحكومة جديدة أن يبدآ المرحلة الثانية من الانتقال الديمقراطي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

لقد تمكنت نيكاراغوا من أن تخفض إلى حد كبير ديونها التجارية الخارجية والدين الثنائي. ونأمل أن يؤدي تخفيف عبء الدين إلى تحسين الحالة الاقتصادية في البلاد. ومع ذلك ستظل نيكاراغوا في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي حتى تتمكن من تحقيق المزيد من التنمية. إن نيكاراغوا هي البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية الذي أفرد له برنامج قطري المساعدة النرويجية. كما أنها أهم متلق للمساعدة الإنمائية النرويجية في القارة. وستبلغ المساعدة الثنائية في عام ١٩٩٥ حوالي ٢٧ مليونا من الدولارات، ونحن على استعداد لمواصلة مساعدة نيكاراغوا، ولكننا نود أن نؤكد على أن المساعدة الدولية لا يمكن إلا أن تكون مكملة للجهود الوطنية لضمان التقدم الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي المستمر في البلاد.

**السيد لاينغ** (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على غرار ما فعله وفد بليز في العام الماضي، باعتبار بليز جارا على علاقة طيبة بجيرانه، نجد لزاما علينا أن نقدم تأييدنا الكامل لمشروع القرار A/50/L.17 بشأن الحالة في أمريكا الوسطى. ويسعدنا أن نلاحظ أنه خلال الإثنى عشر شهرا الماضية، ظل برزخنا الرقيق الدقيق المعالم ينعم بقدر كبير من الاستقرار. ويرجع هذا بدرجة كبيرة إلى الجهود المضنية التي بذلها أصحاب النية الحسنة في أمريكا الوسطى، وكذلك إلى جهود الأمين العام لهذه المنظمة.

ونعرب أيضا عن امتناننا لأن سيل المشردين العابرين حدود المنطقة دون الإقليمية التماسا للسلامة وللمزيد من الازدهار، قد توقف بالنسبة للقادمين من بعض بقاعها. ومن المؤسف أنه في بقاع أخرى لا يزال هذا المد مستمرا، بما يترتب عليه من آثار خطيرة على البلدان المضيفة ومن بينها بلادي.

ومع هذا فإننا متفائلون بوجه عام إزاء معدل التقدم في هذه المنطقة دون الإقليمية. ولا تزال بليز تشترك في بعض جهود التعاون في المنطقة وخاصة بواسطة الإدارة الإنمائية في بليز وعن طريق مكاتب أمريكا الوسطى وبعض وكالات الأمم المتحدة ومن خلال المشاركة في "عملية سان خوسيه" التي استؤنفت الآن لحسن الطالع بالنسبة لبليز. كما أننا نشارك بحماس في التحالف من أجل التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالأسف لأن الوثائق لا تعبر بجلاء في بعض الأحيان عن واقع مشاركتنا النشطة. وأشير إلى بعض الجوانب في الوثيقة A/50/L.17 والوثيقة A/50/499.

بيد أننا على اقتناع بأن بليز ستأخذ في الوقت المناسب مكانها الصحيح كجسر بين حيز البرزخ الكاريبي والحيز الكاريبي الأوسع الذي تمثله في الوقت الحالي رابطة دول الكاريبي. إننا نرى أن المستقبل الاقتصادي لأمريكا الوسطى وارتقائها الاجتماعي سيتعززان بالاستفادة مما لدى المنطقة من ميزات تنافسية في عملية العولمة. إن نظام بليز السياسي المستقر

ومؤسساتها ولغتها الرسمية هي أرصدة لها في هذا الصدد. ونحن نتعهد بتسخيرها لتحقيق أكمل الفائدة لبرزخ الكاريبي وللحيز الكاريبي الأوسع.

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

وأود إبلاغ الأعضاء أن البت في مشروع القرار A/50/L.17 سيتم في تاريخ لاحق يعلن عنه في "اليومية"، وذلك لإتاحة الفرصة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة لاستعراض الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية.

## تنظيم الأعمال

**الرئيس** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعلن ما يلي بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

لقد طلبت إلى سعادة السيد إرنست سوتشاريبا، ممثل النمسا، الذي نسَّق بجدارة المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات في إطار هذا البند خلال الدورة التاسعة والأربعين، أن يساعدني على القيام بنفس العمل في هذه الدورة، فقبل مشكورا. وأود أن أطلب إلى الوفود التي تزمع تقديم مشاريع قرارات تحت البند ٢٠ من جدول الأعمال أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن بغية إتاحة الوقت لإجراء مفاوضات إذا لزم، بغرض التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع القرارات.

وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجلسة الأولى للمشاورات غير الرسمية بشأن هذا البند ستعقد يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وسيعلن عنها في اليومية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.